بالمطابقة المذكورة ما يشمل مطابقة اللفظ او المعنى حيث
يجوز الامران او يتعين احدهما على ما تقدم بيانه او ضمير
حاضر ان كان الموصول الذي او احدى فروعه واخبر به
او بموصوفه على ضمير حاضر متقدم ولم يقصد التشبيه نحو
وانت الذي اخلفتني ما وعدتني ٥ وقد يحذف العائد
ان كان مبتدا اخبره مفرد و الموصول اما اي نحو ايهم اقرب
ايهم اشد او طويل الصلة نحو وهو الذي في السما اله واما
نحو مثلا ما بعوضة فشاذ او ما استفهامية او مفعولا في
غير صلة ال وهو اما متصل نحو وما عملت ايديهم او
منفصل لغرض لفظي نحو فالهني بما انا هو لهم او مخفوضا
اما بوصف غير ماض نحو فاقض ما انت قاض او بحرف خفض
الموصول او موصوفه بمثله معنى ومتعلقا نحو ويشرب مما
تشربون ونحو لا تركنن الى الامر الذي ركنت ٥ ابنا بعض حين
اضطرها الغدر ٥ واما نحو ما المستقر الهوى محمود عاقبة
وهو على من صبه الله علقم ٥ فضرورة ولا تتقدم صلة ولا
معمولها على الموصول ونحو وكانوا فيه من الزاهدين مؤول
ولا يتاخر ان عن خبره ولا عن تابعه ولا ما استثني منه
ولا ينفصل بينهما الا بالاعتراضية كقوله
ذاك الذي واتيك يعرف مالكا ٥ الا ال فلا ينفصل ولا بمعمول
الصلة وكذا الموصول الحرفي وهو ان بتشديد النون
المفتوحة وتوصل بمعمولها وان بسكون النون وتوصل
بفعل متصرف مطلقا وكي وتوصل به مضارعا وما ولو
والذي ويوصلن به غير امر وتنفرد لو بغلبة وقوعها
بعد ود او يود وما بنيابتها عن ظرف الزمان فلا
توصل حينئذ الا بما مضى المعنى او بابتدائية

وقد

وقد توصل بها في غير ذلك واما اسم الاشارة فحده ابن مالك
بما وضع لمسمى واشارة اليه فخرج بقوله واشارة اليه
ما عدا اسم الاشارة واعترض عليه بانه غير مطرد لدخول
المضمرات وجميع المظهرات لان المضمر يشار به الى المعود
عليه والمظهر ان كان نكرة يشار به الى واحد من الجنس
غير معين وان كان معرفة فالى واحد معين وبان فيه
دورا لانه اخذ لفظ الاشارة في كل من المعرف والمعرف
واجيب عن الاول بان المراد بالاشارة الاشارة الحسية
وما ذكر من الاسما المنتقض بها ليست كذلك قال بعضهم
وقضية هذا ان يكون الاصل في اسما الاشارة ان لا يشار بها
الا الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان اشير
بها الى غير محسوس فلتصييره كالمحسوس المشاهد وعن
الثاني بان الاشارة في قوله اسم الاشارة جزء المحدود ولا
يلزم من توقف المحدود على الحد توقف جزء المحدود ايضا
عليه اذ ربما تكون معرفة ذلك الجزء ضرورية او مكتسبة
بغير ذلك وبانه لا اشكال في اعتبار الاشارة في تعريف اسم
الاشارة لان المعنى ان اللفظ المسمى عند النحاة باسم الاشارة
اي ما يطلقون عليه ذلك اللفظ ما وضع للامر المشار اليه
لغة او اصطلاحا فافهم ذلك على ان الاشارة في المحدود
قيد لا جزء فالمراد تعريف تلك الالفاظ والقيد خارج
والمسمى اما مذكر او مونث وكل واحد منهما اما مفرد
او مثنى او مجموع فهذه ستة والمخاطب باسم الاشارة
كذلك فالمجموع ستة وثلاثون الا ان العرب وضعت
لفظ الجمع للمذكر والمونث في الاول ولفظ المثنى لهما في
الثاني فالستة والثلاثون اقسام عقلية والواقع منها

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)